مسائل نحوية
في ضوء القياس النظري

اعداد

أ٠ د/ نادى حسين عبد الجواد

أستاذ اللغويات المساعد

فى كلية الدراسات الاسلامية والعربية

للبنين بالقاهرة

جامعة الأزهر

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين ، وأشهد أن لا اله الا الله وحده لا شريك له ، وأشهد أن سيدنا محمداً عبده ورسوله ، اللهم صل عليه وآله وصحبه وسلم ٠

أما بعد :

فقد رفع الله مكانة اللغة العربية بانزال القرآن الكريم بها ، كما أن الحق تبارك وتعالى ربط بين انزال القرآن الكريم بلغة العرب وبين استخدام العقل فى قوله تعالى : « انا أنزلناه قرآنا عربيا لعلكم تعقلون »[1] يوسف : ٢ ٠

والقياس عمل من أعمال العقل يجعل اللغة قادرة على مد المجتمعات العربية بما تحتاج اليه من مفردات وأساليب ٠

ولما كان القياس كذلك لم يقتصر دوره على الاتيان بما سمع عن العرب ، بل وردت بعض الأقيسة التى لم يرد بها سماع ٠

لذلك كان اختيارى لموضوع : « ما جاز قياسا ولم يرد سماعا » دراسة نحوية وصرفية ٠

عرضت فيه بعض المسائل التى أجاز النحاة استعمالها قياسا مع كونها لم تسمع من العرب ، واعتمدت فى ذلك على قول بعض اللغويين أن ذلك « لم يرد » أو « لم يسمع » ، لأن القول بعدم السماع لابد أن يستند الى تصريح من يعتد بهم فى هذا الشأن ٠

وقد بينت فى هذا البحث أن اللغة لم تصل الينا كلها ، لأنهـا لم تدون الا بعـد الخوف عليها من الضـياع ، وكان النـاطقون بها أميين كما ورد فى القـرآن الـكريم ، وانى لأسـأل الله عز وجل التوفيـق فى كتابته والهداية ، انه نعم المولى ونعم المجيب ٠

الدكتور / نادى حسين عبد الجواد
الأستاذ المساعد
فى كلية الدراسات الاسلامية والعربية
للبنين بالقـاهرة

تمهيـــد

ان الأمـــر الذى لا مرية فيـــه أن الذين قاموا بوضـــع القواعد النحوية بذلوا كل ما فى عندهم من جهد فى تحرى ما ورد عن العرب حتى تصل قواعدهم متكاملة بعيـــدة عن الاضطراب ، معتمـــدين فى ذلك على ما ســـــمع من العرب الخلص .

الا أنه لا يمكن لأحد أن يحيط بكل ما جاء فى لغة العرب مهما كانت مكانة هذا الانسان العلمية ، لأنه قد مضت مدة طويلة لم تدون فيها اللغة ، بالاضافة الى اتساع فروعها ، والاختلاف فى استعمالها .

لذلك قال بعض العرب :

« كلام العرب لا يحيط به الا نبى » [1] .

اذن لم يصل أحـــد ممن وضعوا قواعد اللغـــة الى حد الاحاطة بكل ما ورد فى كلام العرب .

ومما يؤيد ذلك قول ابن فارس : « باب القـــول على أن اللغة لم تنته الينا بكليتها ، وأن الذى جاءنا عن العرب قليل من كثير ، وأن كثيراً من الكلام ذهب بذهاب أهله » [2] .

واذا كان الأمـــر كذلك لابد لعلماء اللغـــة من وضـــع القيـــاس ، حتى تفى اللغـــة بالمقصود منها ، فكانت هنـــاك مسائل تجوز فى القياس ولم يرد بها سماع ، ولا يقلل هذا

---

(١) المزهر ١/٦٤ ، والرسالة للشافعى ٤٠ .

(٢) المصدر نفسه ١/٦٦ ، الصـــاحبى فى فقـــه اللغة .

الوضع من قيمة اللغة ، ولا يكون خللا فى القياس ، لأن اللغة لا يحيط بها الا نبى ٠

فليس بلازم أن يوجد لكل قياس جائز سماع كما أشار الى ذلك ابن جنى بقوله :

« ألا ترى أنه ليس كل ما يجوز فى القياس يخرج به سماع ، فاذا حذا انسان على مثلهم ، وأم مذهبهم لم يجب عليه أن يورد فى ذلك سماعا ، ولا أن يرويه رواية »[٣] ٠

فهذا القول حفزنى الى كتابة هذا البحث، وقد تضمن : مبحثين وخاتمة ٠

المبحث الأول :

فى : القيـاس ـ أهميته ـ القيـاس على أوسع اللغـات المختلفة رواية ٠

السماع ـ تعارض السماع والقياس ٠

المبحث الثـانى :

بعض المسائل النحوية التى أجازها القياس ولم ترد سـماعا ٠

الخـــاتمة :

وفيها ذكرت نتـائج البحث ٠

---

(٣) الخصائص ١/٣٦٢ ٠

المبحث الأول

القيـاس والسـماع
وموقف النحاة من تعارضهما

((القيـــاس))

عرف النحاة القياس بأنه حمل غير المنقول على المنقول في حكم لعلة جامعة [٤] .

فحمل غير ما نقل عن العرب على ما نقل عنهم اذا كان يشترك في العلة معه يعد من باب القياس ، فللقياس أركان لابد من توافرها :

المقيس والمقيس عليه والعـلة والحكم .

فاذا توافرت أركان القياس فى مسألة احتيج اليها أخذ بها عن طريق القياس ، لأن النحو لا يستغنى عن القياس ، وعلماء النحو كانوا على علم بهـذا منذ وضع علم النحو : يقـول السيرافى : « أما الخليـل بن أحمد أبو عبد الرحمن الفراهيدى الأزدى فقـد كان الغـاية فى استخراج مسائل النحو ، وتصحيح القياس فيه » [٥] .

فاللغة محتاجة الى القياس ، والنحو من العلوم العقلية التى للقياس دور كبير فى وضع مسائله .

أهمية القيـاس :

القيـاس له أهمية كبيرة فهو أحـد عوامل نمو اللغـة العربية فهو يجعل اللغة تتطور مع تطور الحياة ، وماتحتاجه من استعمالات تتناسب معه .

---

(٤) الاقتـراح ٩٤ .

(٥) أخبـار النحويين البصريين ٣٨ .

ولهذه الأهمية يقـول أبو على الفارسى : « أخطىء فى خمسين مسألة فى اللغة ، ولا أخطىء فى مسألة واحدة فى القيـاس » (٦) .

ولم يكن أبو على الفـارسى وحده الذى يهتم بالقيـاس فغيره كثيرون من علماء النحو .

فابن جنى يقول (٧) : « ونحن نعتقد ان أصبنا فسحة أن نشرح كتـاب يعقوب بن السكيت فى القلب والابدال ، فان معرفة هذه الحال فيه أمثل من معرفة عشرة أمثال لغتـه ، وذلك أن مسألة واحدة من القياس أنبل وأنبه من كتاب لغة عند عيون النـاس » .

فاللغـة لا غنى لهـا عن القيـاس ، وما جاء عن طريق القياس يصبح من كلام العرب .

يقول المازنى : « ما قيس على كلام العرب فهو من كلام العرب » فهذا يدل على قيمة القياس عند علماء اللغة .

القياس على أوسع اللغـات المختلفة روايه :

لا شك أنه قد وردت لغات متعددة عن العرب حدث بينها اختلاف من الناحية النحوية مثل : لغة الحجاز ، ولغة تميم فى استعمال (ما) ، فهل يقاس على اللغتين ؟ أم يقـاس على احداهما ؟ .

---

(٦) الخصائص ٢/٨٨ .

(٧) المصدر نفسـه والصفحة نفسها .

فى مثـل هذه الحالة اذا تساوت اللغـات المختلفة فى الرواية والقياس أخذت بأيها شئت ٠

وذلك بأن يكون ورد بعضها فى القرآن الكريم فليس لك حق فى الرد ، لأن القرآن بسبع لغـات كلها شاف كاف كما أخبـر الرسول (ﷺ) ٠

أما اذا كانت احداهما قد كثرت عن الأخرى فانك تأخذ بأوسعهما رواية ، وأقواهما قياسا ٠

وعلى أية حال لو استعمل انسان ماهو أقل فى الرواية، ودون السابق فى القياس لم يكن مخطئـا ٠

يقـول أبو حيـان : « كل ما كان لغـة لقبيـلة قيس عليـه » [٨] ٠

وقد نقل السيوطى[٩] كلام ابن جنى فى هذا تحت عنوان فوائد : « قال ابن جنى : اللغات على اختلافها كلها حجة ٠ ألا ترى أن لغة الحجاز فى اعمال (ما) ولغة تميم فى تركه كل منهما يقبـله القياس ، فليس لك أن ترد احـدى اللغتين بصاحبتها ، لأنها ليست أحق بذلك من الأخرى ٠٠٠٠ هـذا اذا كانت اللغتان فى القيـاس سواء ، أو متقـاربتين ، فان قلت احداهما جدا ، وكثرت الأخرى جدا ، أخذت بأوسعهما رواية ، وأقواهما قياسا » ٠

وبهذا تتضح قيمة السماع فما سمع من لغـة قوم حتى

---

(٨) المزهـر ١/٢٥٨ ٠

(٩) المصدر نفسـه والصفحة نفسها ٠

لو كانت هذه اللغة ضعيفة ثم احتاج الى استعمالها شاعر ، فلا يعاب عليه ، ولا يتهم بالخطأ فى هذا الاستعمال ، لأن أبا حيان سوغ القياس على كل ما كان لغة لقبيلة من القبائل ٠

الا أن استعمال ما هو أكثر رواية أفضل ، وأفصح فى الاستعمال ٠

كما أوضح أنه لا يجوز القياس الا على الكثير والغالب، وأن ما ورد قليلا لا يصلح أن يجعل قانونا كليا يقاس عليه ففى نصب المضارع بأن المحذوفة فى غير المواضع التى ذكرها النحاة يقول السيوطى : « واختلف النحاة فى القياس على ما سمع من ذلك ، فذهب الكوفيون وبعض البصريين الى القياس عليه ، قال أبو حيان : والصحيح قصره على السماع ، لأنه لم يرد منه الا ما ذكرناه وهو نزر ، فلا ينبغى أن يجعل ذلك قانونا كليا يقاس عليه ، فلا يجوز الحذف ، واقرار الفعل منصوبا ، ولا مرفوعا ، ويقتصر فى ذلك على مورد السماع » (١٠) ٠

فهذا القول يدل على أن السماع يعتد به اذا كثر وصلح للقياس عليه ، أما اذا كان قليلا ونادراً فيقتصر على ماورد ٠ قال أبو حيان فى موضع آخر نقله السيوطى (١١) : « الأحوط أن لا يقدم على جواز ذلك حتى يكثر فيه السماع ، فيقاس

---

(١٠) الهمع ٢/١٧ ، ١٨ ٠

(١١) المصدر نفسه ٢/١٠١ ٠

على الكثير ، لأن القليل يقبل الشذوذ » ٠

فالذى يعتد به فى ذلك ما كثر استعماله ، حتى لا يحدث ضياع واضطراب فى تقعيد القواعد مع تعارضها اذا قيس على القليل والنادر ، واللغة ليست بحاجة الى ذلك ٠

* * *

((السـماع))

اهتم العرب بالحفاظ على لغتهم ما أمكنهم ذلك بالرغم من أنهم كانوا أميين ، وللمحافظة عليها كانت الطريقة الوحيدة التى سلكوها فى جمع اللغة هى : السماع من أفواه العرب الخلص، واستمر ذلك حتى بداية القرن الثانى الهجرى وكان على رأس العلماء الذين تزعموا التوقف على ما سمع من العرب أبو عمرو بن العلاء ، ثم جاء بعده الأصمعى .

يقول الدكتور عبد الحميد الشلقانى: « الى سنوات من بداية القرن الثانى كانت الطريقة الوحيدة فى جمع اللغة هى سماعها من أفواه أصحابها ، ذهبوا يطلبونها فى المربد، ثم تجشموا السفر الى البادية امعانا فى تحقيق هذه الرغبة، وبعض علماء العربية وبخاصة الذين تولوا جمعها أصابهم من التحرج ما أصاب أهل الحديث فوقفوا عند حد السماع، لا يجيزون من اللغة غير ما وعته أسماعهم عن خلص الاعراب ، وكان على رأس هذا الفريق أبو عمرو بن العلاء الذى كان أشد تسليما للعرب » ... وترأس مذهب السماع بعد أبى عمرو تلميذه عبد الملك بن قريب الأصمعى [١٢] .

ولكن اختلاط العرب بغيرهم أدى الى اللحن ، وكان لابد من تدوين اللغة حتى لا تضيع ، وقد جاء ذلك على

---

(١٢) رواية اللغة ٣١٣ ، ٣١٤ .

مراحل عرفت بمراحل المعجم العربى ، فكان ما يقوم مقام السماع هو ما نقله أئمة اللغة ، بطريق التواتر أو الآحاد ٠

والنقل هو : الكلام العربى الفصيح المنقول بالنقل الصحيح الخارج عن حد القلة الى حد الكثرة » ٠

فهذا التعريف لابن الأنبارى يحدد فيه شروط قبول النقل ، وهو أن يكون عربيا فصيحا ، وأن يكون طريق نقله صحيحا ، وأن لا يكون قليلا ، بل لابد يوصف بالكثرة ، بحيث تطمئن النفس اليه ، وأن لا يكون هناك مجال فى شكه ٠

٠ اذا تحققت هذه الشروط فلا بأس بالاعتماد عليه ، واقامته مقام السماع ، لأنه الطريق الوحيد لمعرفة اللغة ٠

يقول فخر الدين الرازى : « الطريق الى معرفة اللغة النقل المحض » [١٣] ٠

---

(١٣) المزهر ١/١١٥ ٠

((تعارض السماع والقياس))

لا شك أنه بعد بلوغ استعمال القياس ذروته على يد أبى على الفارسى ، وتلميذه ابن جنى وجد ما يعارض هذا القياس من ناحية السماع ، فهل نترك السماع ونأخذ بالقياس ؟ .

أجاب عن هذا ابن جنى حيث يقول : « اذا تعارض القياس والسماع فالسماع ألزم » [١٤] .

ويقول : « فاذا تعارض القياس والسماع نطقت بالمسموع على ما جاء عليه نحو : (استحوذ عليهم الشيطان) [١٥] ، ثم قال : هذا ليس بقياس ، ولكنه لابد من قبوله ، لأنك انما تنطق بلغتهم » .

ويقول : « اذا أداك القياس الى شيء ما ثم سمعت العرب قد نطقت فيه بشيء آخر على قياس غيره فدع ما كنت عليه الى ما هم عليه » [١٦] .

فهذا القول يدل على أن اللغة يعتمد فى تقعيدها على السماع ، ويقاس على المسموع ، أما اذا قعدت القاعدة ثم وجد وجه مخالف للقاعدة ، وقد ورد بطريق التواتر ، فانه يؤخذ به .

---

(١٤) انظر هذا القول فى رواية اللغة ٢١٧ .

(١٥) سورة المجادلة آية ١٩ .

(١٦) الخصائص ١/١٢٦ .

لأن الأصل فى اللغة السماع ، والقياس جىء به لمرونة اللغة لتفى بحاجات الناطقين بها ، وحتى لا تصبح قاصرة ، أو عاجزة أمام متطلبات الحياة ، كما أن اللغة بالقياس تصبح كأى كائن حى ينمو ، فهو من عوامل نموها ٠

فوجود ما يغنى عنه بطريق السماع فى أمر ما يقتصر فيه على ما سمع ما دام يؤدى المطلوب ٠

يقول ابن جنى :

« فان سمعت من آخر مثل ما أجزته فأنت فيه مخير ، تستعمل أيهما شئت ، فان صح عندك أن العرب لم تنطق بقياسك انت كنت على ما أجمعوا عليه ألبتة ، وأعددت ما كان قياسك أداك اليه لشاعر مولد ، أو لساجع ، أو لضرورة ، لأنه على قياس كلامهم ، بذلك وصى أبو الحسن » (١٧) ٠

فالسماع هو الأصل والقياس يتقوى بكثرة الاستعمال، أما اذا كان الشىء قوى القياس مع شذوذه فى الاستعمال فان الأولى الأخذ بما كثر استعماله ، أشار الى ذلك ابن جنى (١٨) ممثلا « بما » الحجازية فان استعمالها فى الكلام أولى من التميمية ، لأنها أكثر فى الاستعمال مع كون التميمية أقوى قياسا من حيث كانت عندهم كـ « هل » ، فى دخولها على الكلام مباشرة كل واحد من صدرى الجملتين :

---

(١٧) الخصائص ١/١٢٦ ٠

(١٨) المصدر نفسه ٢/١٢٥ ٠

الفعل والمبتدأ ، كما أن « هل » كذلك ٠

يقول ابن جنى [١٩] :

« وان شذ الشيء فى الاستعمال وقوى فى القياس كان استعمال ما كثر استعماله أولى ، وان لم ينتـه قياسه الى ما انتهى اليه استعماله » ٠

(١٩) الخصائص ١/١٢٤ ٠

المبحث الثـانى
فى بعض المسـائل النحوية
التى أجازها القياس ولم ترد سماعا

((الضمير المنفصل))

المعروف عند النحاة أنه لا يؤتى بالضمير المنفصل اذا أمكن الاتيان بالضمير المتصل .

وعلى ذلك جاء كلام العرب : أقائم أخواك أم قاعدان ؟ الا أن المازنى ذكر أن المعادل لقولهم : « أقائم أخواك » حيث جاء الفاعل « أخواك » هو أم « قاعدهما » بانفصال الضمير ، وذكر أن ذلك هو القياس . فعد ما جاز قياسا فى هذه المسألة مما لم يسمع من العرب .

ففى المزهر [1] : « ومن ذلك قول العرب : أقائم أخواك أم قاعدان ، هكذا كلامهم .

قال أبو عثمان : والقياس موجب أن تقول : أقائم أخواك أم قاعدهما ، الا أن العرب لا تقوله : الا قاعدان ، فتصل الضمير ، والقياس يوجب فصله ليعادل الجملة الأولى » .

وبهذا يتضح أن انفصال الضمير فى هذا القول لم يسمع من العرب مع أن القياس يوجبه ليتحقق التعادل بين الجملتين .

---

(١) ١/ ٢٣٠ .

((تقـديم الصلة على الموصول))

الموصول والصـلة كالكلمة الواحـدة لا يجوز تقـديم عجزها على صدرها ، يقول ابن مالك [٢] :

وصلة الموصـول منـه كالعجز
فوصـلها حتم وسـبق لم يجـز

الموصول والصلة فيحكم كلمة واحدة ، لا من كل وجه، فالموصـول كصدر الكلمة ، والصـلة كعجزها فحقهمـا أن يتصـلا » ٠

أما اجازة الكسائى : « نعم فيك الراغب زيد » فلم يسمع من العرب ٠

ففى الأصول لابن السراج [٣] :

« ويجيز الكسائى : نعم فيـك الراغب زيد ، ولا أعرفه مسموعا من كلام العرب ، فمن قـدر أن (فيـك) من صلة الراغب فهذا لا يجوز البتـة ، ولا تأويل له ، لأنه ليس له أن يقدم الصلة على الموصول » ٠

واذا كان : (نعم فيك الراغب زيد » لم يرد عند العرب فعلى أى شىء أجازه ، لم يبـق الا أن نقـول : انه أجاز ذلك قياسا على غير الموصول من تقديم ما يتصل به عليه ، وان كان الفـارق بين الصـلة وغيرها واضح ٠ وقـد ذكر هذه

---

(٢) الكافية الشافية ٣٠٧ ، ٣٠٨ ٠

(٣) الأصـول ١٤٠ ، ١٤١ ٠

المسألة أبو على الفارسى مع مناقشته ، وتفنيد ما ذهب اليه، ففى البصريات ٢/٨٣٤ ٠

« حكى عن الكسائى : (نعم فيك الراغب زيد) ٠

ولا أظن الكسائى أجاز تقديم الصلة على الموصول ، ولكن ان قال : أجعله تبيينا ، وأجعل العامل فيه الفعل ، لأن (نعم) فعل ، والظروف تعمل فيها المعانى ، فاذا كانت المعانى تعمل فيها فالفعل أجدر أن يعمل فيها » ٠

فان قيل : ان هذا فعل لا يتصرف ، فلا يفصل بينه وبين فاعله بالظرف ٠

٨٣٥ قيل : ليس قلة تصرفه بأمنع له من المعانى ، والمعانى تعمل فيها ، وكذلك الفعل الذى لا يتصرف، ألا ترى أن هذا الفعل بعينه قد عمل فى الظرف فى قوله تعالى : (بئس للظالمين بدلا) فكذلك يعمل فى الظرف فيما أجازه من : (نعم فيك الراغب زيد) ٠

وله أن يقول أيضا : لما جاز عند الخليل فى كم : (كم فى الدار رجلا) ، ففصل بالظرف بين كم ومعمولها ، وكان هذا جائزاً عندهم فى الكلام ، وان كان فى :

(على أننى بعد ما قد مضى)

ثلاثون للهجر حولا كميلا (٤)

---

(٤) الشطر الأول من الكتاب وهو من الخمسين ، ونسبه العينى الى العباس بن مرداس ، وهو من المتقارب انظره فى :

الخزانة ١/٥٧٣ ، ٥٧٥ ، ٣/١١٩ ، والدرر ١/٢١٠ ،

٨٣٦/ فى الشعر · فكذلك يجوز فيما أجزته فى (نعم) من الفصل بالظرف أن يعمل أقــوى من (كم) فهــذا له أن يقول فيــه هذا ·

الا أن الذى يضعف عندى هــذا الذى أجازه ، ويمنــع منــه اجتماعهم على المنــع من الفصــل بالظرف بين (ما) وخبره فى التعجب فى قولهم : (ما فى الدار أحسن زيداً) فمنعهم هذا الفصل بالظرف بين المبتدأ وخبره مع أن العامل فيه فعل أقوى من (نعم) ، بدلالة أن مفعوله يكون المظهر ، والمضمر، والنكرة ، والمعرفة ومفعول (نعم) لا يكون الا نكرة دلالة على أن الفصــل بين (نعم) وفاعــله بالظرف أشــد امتنــاعا من حيث كان الفــاعل أشد اتصالا من الابتــداء بالخبــر ·

٨٣٧/ ألا ترى أن الفعل مع الفــاعل كالشىء الواحد ، ومن ثم وقع اعرابه بعده ، وليس الابتداء مع الخبر كذلك ، فاذا امتنع هذا فىالابتداء بلا خلاف علمناه ، وجب أن يكون فيما أجازه الكسائى أشد امتنــاعا ·

ولا يجوز ذلك من حيث فصل بينه وبين مفعوله بالظرف فى قوله تعالى : (بئس للظــالمين بدلا) [٥] أن يفصل بينــه وبين فاعله به ، لأن الفصل بينه وبين فاعله بالظرف أفحش من فصله بينه وبين مفعوله ، لأن اتصال الفعل بالفاعل أشد من اتصاله بالمفعولات للأدلة التى ذكرناها ، فبحسب شــدة

---

(٥) الكهف ٥ ·

الاتصال يقبـح الفصل » ٠

وبهذا يتضح أن اجازة الكسائى ذلك مخالف لما ورد عليه العرب ، كما أنه مخالف لما عليه النحاة ٠

((العـلم المنقـول))

العلم المنقول : وهو ما نقل عن شيء سبق استعماله فيه قبل العلمية ٠ وهو اما باعتبار الأصل مفرد ، واما جملة ٠ والجملة اما اسمية أو فعلية ٠

فالمنقول من الجملة الفعلية ورد عن العرب ، وهو جائز فى القياس ٠ مثـل : برق نحره ، شاب قرناها ٠

وأما ما نقـل من جملة اسمية مكونة من مبتـدأ وخبر نحو : زيد قاسم ، فمثل هذا جائز من ناحية القياس ، لكنه لم يرد عن العرب ٠

يقول الأشمونى [٦] : « ولم يرد عن العرب علم منقـول من مبتـدأ وخبر ، لكنه بمقتضى القياس جائز » ٠

فالقياس يجيز كون العلم منقولا من جملة اسمية ، أما السماع فلم يرد عن العرب علم منقول من جملة اسمية ٠

فعدم ورود مثل ذلك لا يمنع جوازه قياسا ٠

---

(٦) الأشمونى بحاشية الصبان ١/١٣٣ ٠

((العمـر والأيمـن))

من المواضع التى يجب أن يحذف فيها خبر المبتدأ أن يكون المبتدأ نصا فى اليمين ، مثل « لعمرك لأفعلن » فالخبر محذوف والتقدير : لعمرك قسمى ٠

ومنـه يمين الله لأفعلن ، والتقـدير : يمين الله قسمى فحذف الخبر فى هذا الاستعمال ٠

لكن القياس يجيز أن يذكر الخبر ، لأنه لابد لكل مبتـدأ من خبر حتى تتم الفـائدة ، وحذفه فى هـذا انما كان لطول الكلام بجواب القسم ٠

يقول ابن جنى [٧] : « ومما يجيزه القياس ـ غير أن لم يرد بـه الاستعمال ـ خبـر (العمـر والأيمن) من قولهم : لعمرك لأقومن ، ولأيمن الله لأنطلقن ، فهذان مبتدآن محذوفا الخبرين ، وأصلهما ـ لو خرج خبراهما ـ لعمرك ما أقسم بـه لأقـومن ، ولأيمن الله ما أحلف بـه لأنطلقن ، فحـذف الخبران ، وصار طول الـكلام بجواب القسـم عوضـا من الخبـر » ٠

فالقياس لا يمنع من ذكر الخبر، مع أن السماع فى هذا لم يرد فيـه ذكر الخبر ، لذلك قيـل بوجوب حـذفه لأنـه لم يسمع ٠

---

(٧) الخصائص ١/٣٩٣ ٠

((عدم تقـديم خبـر « ليس » عليها))

اختلف النحاة فى جواز تقـديم خبر ليس عليهـا فمن النحاة من منع ذلك ، ومنهم من أجاز ، ومن أجاز اعتمد على القياس ، لأنه لم يرد عن العرب تقديم خبرها عليها انما ورد تقديم معمول خبرها عليها ، والقاعدة : أنه لا يجوز أن يقع المعمول حيث لا يقع العامل ، فلما تقدم معمول الخبر جاز أن يتقـدم الخبر ، وهذا من باب القياس ، وقـد أشار الى ذلك بعض النحاة فى كتبهم [٨] .

يقول ابن عقيـل [٩] :

« اختلف النحويون فى جواز تقديم خبر (ليس) عليها ، فذهب الكوفيـون والمبـرد والزجـاج وابن السراج وأكثر المتأخرين ومنهم المصنف الى المنع ، وذهب أبو على الفارسى، وابن برهان الى الجـواز ، فنقـول : (قائما ليس زيـد) ، واختلف النقـل عن سيبويه ، فنسب قوم اليه الجواز [١٠] ، وقوم المنـع ، ولم يرد من لسان العرب تقدم خبرها عليها ، وانما ورد من لسانهم ما ظاهره تقدم معمول خبرها عليها ،

---

(٨) ابن يعيش ١١٤/٧ ، والأشمونى بحاشية الصبان .

(٩) شرح الألفيـة ٢٧٨/١ .

(١٠) يقول ابن يعيش : ومنهم من أجاز تقـديم خبرها عليها نفسها نحـو قـائما ليس زيـد ، وهو قـول : سـيبويه والمتقـدمين من البصريين وجماعة من المتـأخرين كالسـيرافى وأبى على ، وإليـه ذهب الفـراء من الكوفيين ١١٤/٧٠ .

كقوله تعالى : « ألا يوم يأتيهم ليس مصروفا عنهم » (١١) ، وبهذا استدل من أجاز تقديم خبرها عليها » .

فتجويز تقديم الخبر من باب القياس. يقول شمس الدين القرشي الكيتي (١٢) : « وأما (ليس) فمن جعله حرفا منع من تقدم خبره عليه ، والجاعلوه فعلا ، فمنهم من جوزه قياسا، ومنهم من منع ، لأنه جامد قوى الشبه بالحرف » (١٣) .

فالمنع كان لمشابهة (ليس) بالحرف فى الجمود ، كما أن منهم من عده حرفا .

ومن أجاز التقديم كان من باب القياس مع كون السماع لم يرد فيه تقديم خبر « ليس » عليها .

---

(١١) سورة هود آية ٨ .

(١٢) هو محمد بن أحمد بن عبد اللطيف القرشي ، الكيشي ، ولد بكيش ، وتوفى بشيراز صاحب كتاب : الإرشاد إلى علم الإعراب توفى سنة ٦٩٥ هـ ، انظر ترجمته الوافى بالوفيات ١٤١/٢ معجم المؤلفين ٢٧٨/٨ .

(١٣) الإرشاد إلى علم الإعراب ١٥٣ .

حذف كان مع ابقاء اسمها الظاهر أو ضمير المتكلم

المسموع عن العرب حذف « كان » وحدها وتعويض « ما » عنها مع ابقاء اسمها اذا كان ضمير مخاطب نحو : أما أنت منطلقا . وكذلك اذا كانت بعد « أن » المصدرية الواقعة فى موضع المفعول لأجله [١٤] ، فى موضع أريد فيه تعليل فعل بفعل ، وذلك كالمثال السابق لأن التقدير : لأن كنت منطلقا انطلقت ، ومن ذلك قول عباس بن مرداس :

أبا خراشة أما أنت ذا نفر
فان قومى لم تأكلهم الضبع [١٥]

اما حذف « كان » مع كون اسمها غير ضمير مخاطب فى هذا الموضع بأن كان اسما ظاهرا فلم يسمع عن العرب مع أن القياس يجيزه يقول ابن عقيل [١٦] :

« ولم يسمع من لسان العرب حذف (كان) وتعويض (ما) عنها ، وابقاء اسمها وخبرها الا اذا كان اسمها ضمير مخاطب كما مثل به المصنف ، ولم يسمع مع ضمير المتكلم ، نحو : (أما أنا منطلقا انطلقت) ، والأصل : (لأن

---

(١٤) التصريح بمضمون التوضيح ١/١٩٤ .

(١٥) البيت للعباس بن مرداس ، وهو من البسيط .
انظره فى الأشمونى ١/٢٤٤ ، وابن عقيل ١/٢٩٧ ، وابن يعيش ٢/٩٩ .

(١٦) شرح الألفية ١/٢٩٨ .

كنت منطلقا) ، ولا مع الظاهر ، نحو : (أما زيد ذاهبا انطلقت) والقياس جوازهما كما جاز مع المخاطب ، والأصل (أن كان زيد ذاهبا انطلقت) ، وقد مثل سيبويه ـ رحمه الله ـ في كتابه بـ أما زيد ذاهبا » .

فهذا القول يفصح عن جواز حذف « كان » في هذا الموضع مع كون اسمها ظاهراً ، أو ضميرا غير ضمير المخاطب قياسا ، مع عدم ورود السماع بذلك ، كما أن المثال الذى مثل به سيبويه يعضد القول بقياس ذلك .

* * *

اقتران خبر كاد بـ « أن »

اقتران خبر كاد « بأن » ورد بقلة فحكم بشذوذه ، ولم يعتد به ، هذا مع أن الامام السيوطى ذكر أن اقتران خبر « كاد » بـ « أن » غير قبيح ، ولا يأباه القياس ،

فقولك : كاد زيد أن يقوم ، باقتران خبر كاد بأن ، مما جاز قياسا على أخواتها ،

يقول فى المزهر[١٧] : « ومن ذلك استعمال (أن) بعد (كاد) نحو قولك : كاد زيد أن يقوم ، وهو قليل ، شاذ فى الاستعمال ، وان لم يكن قبيحا ، ولا مأبيا فى القياس » ٠

فاستعمال هذا الخبر مع كون ما ورد لا يصلح الاستشهاد به والقياس لا يمنعه كما أشار الى ذلك ابن جنى بقوله : ولا مأبيا فى القياس ٠

---

(١٧) ١/٢٣٠ ٠

((اعمـال لـكن مخففـة))

« لكن » من أخوات « ان » تنصب المبتدأ ويسمى اسمها وترفع الخبر ، ويسمى خبرها ، وهى تفيد الاستدراك ، لذلك لابد أن يسبقها كلام ·

وهى التضعيف ، فاذا خففت نونها لم تعمل ، والسبب فى عدم اعمالها مخففة هو أنه لم يسمع من العرب ·

لكن يونس والأخفش أجازا اعمالها مخففة قياسا على « ان » المخففة ·

فاعمالها فى هذه الحالة من المسائل التى جازت قيـاسا ولم ترد عن العرب ·

يقول ابن عقيـل [١٨] :

ويمنع اعمالها مخففـة ، خلافا ليونس والأخفش [١٩] ، حكى عن يونس أنه حكى اعمالها عن العرب ·

والمعروف أن من أجاز اعمالها أجازه قياسا على ان ، وأنـه لم يسمع من العـرب ، ما قام زيد لـكن عمـراً قائم بالنصـب ، والفـرق بينهـا وبين ان : زوال الاختصـاص مطلقـا » ·

اذا خففت لـكن زال اختصاصها لذلك فانهـا لا تكون عاملة عمـل « ان » ، الا أن بعض النحاة أجازوا اعمـالها

---

(١٨) المساعد على تسـهيل الفوائـد ١/٣٢٨ ·

(١٩) انظر إجازتهما فى الجنى الدانى ٢٣٦ ·

فيكون بالقياس ، لأنه لم يسمع اعمالها مخففة كما سبق ٠

يقول المالقى [٢٠] :

« فاذا خففت بطل عملها ، وليس لها عمل مع التخفيف عند أحد من النحويين ، وعلتهم فى ذلك عدم اختصاصها بواحد من الأسماء والأفعال ، ولا يعمل الا ما يختص »

ثم يقول :

« الا أن أبا زيد السهيلى ذكر عن شيخه ابن الزمالك أنه حكى الاعمال مع التخفيف ، ولم يحك أبو زيد الكلام فى ذلك للعرب » ٠

فهذا يدل على عدم سماع اعمال « لكن » مع التخفيف كما أنه ليس من القراء من قرأ بالتخفيف مع النصب ، ومن أجاز اعمالها مخففة كان من باب القياس على « ان » المخففة ٠

---

(٢٠) رصف المبانى ٣٤٧ ، ٣٤٨ ٠

كأنما ، ولعلما ، ولكنما

اذا وليت « ما » ، « ليت » فانه يبقى عملها فى الاسم والخبر ، وقد ورد من ذلك قول الشاعر :

قالت ألا ليتما هذا الحمام لنا
الى حمامتنا ونصفه فقد [٢١]

فقد روى (الحمام) بالنصب على اعمال (ليت) وروى رفع (الحمام) على اهمالها ، ويحتمل اعمالها مع رفع الحمام على أن (ما) موصولة وهى اسمها ، وهذا خبر مبتدأ محذوف ، و (الحمام) صفة (هذا) ، أى ليت الذى هو هذا الحمام . و (لنا) خبر (ليت) ذكر ذلك سيبويه [٢٢] .

أما كأنما ، ولعلما ، ولكنما .. فلم يرد عن العرب اعمالها ، لذلك فان مذهب سيبويه أنه لا يعمل مع (ما) حرف من هذه الحروف الا (ليت) .

لكن من النحاة من اجاز الاعمال بالقياس على ليت بالرغم من عدم وروده عن العرب .

فهذا مما أجازوه قياسا ولم يسمع يقول ابن عقيل :

---

(٢١) البيت للنابغة ، وهو من البسيط .

وقد ورد فى الكتاب ١/٢٨٢ ، والخصائص ٢/٤٦٠ ، والإنصاف ٢/٣٧٩ ، ٤٨٣ ، ولابن يعيش ٨/٥٤ ، والتصريح ١/٢٢٥ ، والخزانة ٤/٢٩٧ .

(٢٢) المساعد ١/٣٢٩ .

« وقـل الاعمال فى انما ـ روى الأخفش والكسائى : انما زيداً قائم ، بنصب (زيد) ٠

وعـدم سماعه فى كأنما ولعلما ولـكنما ، والقيـاس سائغ ، وهذا مذهب ابن السراج والزجاجى والزمخشرى ، فيقـال : كأنما زيداً قائم ، قيـاسا على ما سـمع من انما زيداً قائم ، اذ لا فرق ، ومذهب سيبويه أنه لا يعمل مع (ما) الا ليت » (٢٣) ٠

فاعمـال « كأنما » ، « ولعلما ، « ولـكنما » لم يرد عن العرب ، وجواز اعمالهما بالقياس على ليتما ، وعلى سماع انما زيداً قائم ٠

---

(٢٣) المساعد على تسـهيل الفوائـد ١/٣٢٩ ٠

((تأخير الحالين عن أفعل التفضيل))

يجوز تقدم الحال على العامل فيهما اذا كان فعلا متصرفا نحو : مخلصا زيد دعا ، « فدعا » فعل متصرف لذلك ورد تقديم الحال عليه وهو : « مخلصا » ٠

وكذلك اذا كان العامل صفة تشبه الفعل المتصرف كاسم الفاعل ، واسم المفعول ، والصفة المشبهة ، مثل : مسرعا ذا راحل ٠

« مسرعا » حال ، والعامل فيها اسم الفاعل « راحل » ، أما اذا كان العامل فى الحال فعلا جامدا مثل فعل التعجب ، أو صفة لا تشبه الفعل المتصرف مثل أفعل التفضيل فانه لا يجوز تقديم الحال على العامل ٠

هذا هو القياس ، الا أنه ورد عمل اسم التفضيل فى حالين توسط أفعل التفضيل بينهما ، فالمسموع تقدم أحد الحالين على العامل ، والقياس يقتضى تأخيرهما ، لأنه اذا كان الواجب تأخير الحال عن اسم التفضيل اذا كانت حالا واحدة ، فمن باب القياس تأخير الحالين عن اسم التفضيل الا أنه لم يسمع عن العرب تأخير الحالين مع كونه هو القياس ،

وقد أفصح عن هذا السيوطى بقوله :

« كان القياس اذا كان العامل أفعل التفضيل ، واقتضى حالين ، أن يتأخر الحالان عنه ، لأنه اذا كان يقتضى حالا واحدة وجب تأخيرها عنه ، ولا ينتصب مع أفعل التفضيل الا المختلف الذات مختلف الحالين نحو : زيد مفردا أنفع من

عمرو معـانا ، أو متفقـا الحال نحو : زيد مفـرداً أنفع من عمرو مفـرداً ، أو الا المتحـد الذات مختلف الحالين نحو : هذا بسراً أطيب منه رطبـا ... فالمسموع من كلام العرب توسط أفعـل بين هـذين الحالين ، فاقتصر الجمهـور على ماسمع ، فقالوا : لايجوز تأخيرهما عن (أفعل) ولا تقديمهما عليه ، لأن القيـاس فى أصل هذه المسـألة المنـع ، لولا أن السماع ورد بها ، اذ لا يعهد نصب (أفعل) فضلتين بدليل أنـه لا ينصب مفعولين ، فلما وردت أجريت كما سـمعت ، ووجهه الزجاج بأنهم أرادوا أن يفصلوا بين المفضل والمفضل عليه ، لئلا يقع الالتباس ، ولا يعلم أيهما المفضل ، فلذا قدم المفضل ، وأخر المفضل عليه .

وأجاز بعض المغاربة تأخير الحالين عن (أفعل) بشرط أن يليه الحال الأولى مفصولة عنه من الثانية ، فيقال : هذا أطيب بسراً منه رطبا ، وزيد أشجع أعزل من عمرو ذا سلاح ، قال أبو حيـان : وهذا حسن فى القيـاس لكنه يحتـاج الى سماع » [٣٤] .

وبهـذا يتضح أنـه لم يرد سـماعا تأخير الحالين عن (أفعل) مع كونه هو القياس كما أشار أبو حيان بأنه يحتاج الى سماع ، ولو سمع لنبـه عليه .

ولذلك قال الأشـمونى [٣٥] : « لا يجوز تقـديم هـذين

---

(٢٤) الهمع ١/٢٤٢ ، ٢٤٣ .

(٢٥) شرح الألفيـة ٢/١٨٣ .

الحالين على (أفعل) ، ولا تأخيرهما عنه ، فلا تقول : زيد قائما قاعداً أحسن منه ، ولا زيد أحسن منه قائما قاعدا »٠

وهذا المنع مبنى على عدم السماع ، أما من ناحية القياس ، فان القياس تأخير الحال عن عامله اسم التفضيل، وقد أشار الى عدم ورد السماع الصبان [٣٦] معلقا على ذلك بقوله :

قوله لا يجوز : أى دفعا للبس ، فان قلت يندفع اللبس بجعل أحدهما تاليا لأفعل ، والآخر للضمير فى (منه) ، قلت : يلزم الفصل بين (أفعل) و (من) ، ولم يغتفروه الا بالظرف والمجرور والتمييز لسماعه فيها ، ولم يسمع ذلك فى الحال ، هكذا ينبغى الجواب ٠

ونقل الدمامينى عن بعضهم جواز ذلك ، فيجوز على هذا زيد أحسن قائما منه قاعداً ، قال : واختاره الرضى »

فالجواز الذى اختاره الرضى ، انما هو مبنى على القياس غير معتمد على السماع ، فالسماع لم يرد بالفصل بين (أفعل) و (من) بالحال ، كما أنه لم يرد بتأخير الحالين ٠

---

(٣٦) حاشية الصبان ١٨٣/٢ ٠

((الرابط فى جملة الحال المنفية « بان »))

جملة الحال تحتاج الى رابط ، وهو : الواو ، أو الضمير ، أو هما معا ،

فاذا كانت جملة الحال مضارعا مثبتا لم يجز استعمال الواو ،

أما الجملة المنفية « بما » فيجوز أن يكون الرابط فيها الضمير نحو : جاء زيد وما قام أبوه ، ويجوز أن يكون الرابط الواو نحو : جاء زيد وما قام أخوه ،

ويقاس على المنفى « بما » المنفى « بان » الا أن أبا حيان نص على أنه لا يحفظه ٠

يقول السيوطى [٣٧] : « والمنفى بما فيه الوجهان أيضا نحو : جاء زيد وما يضحك ، أو ما يضحك ، والمنفى بان كذلك ، قال أبو حيان : لا أحفظه من كلام العرب ، والقياس يقتضى جوازه نحو : جاء زيد ان يدرى كيف الطريق ، قياسا على وقوعه خبرا فى حديث [٣٨] : (فظل ان يدرى كم صلى) » ٠

فهذا مما جاز قياسا ، كما أشار الى ذلك السيوطى بقوله : « والقياس يقتضى جوازه » ٠

---

(٢٧) الهمع ١/٢٤٧ ٠

(٢٨) الحديث فى سنن النسائى ١/٢٥١ بلفظ فظل الرجل إن يدرى كم صلى ٠

((مجيء خبـر « ما » التعجبية اسم فاعل))

القياس يقتضى أن يجيء خبر المبتدأ مفردا ، أو جملة ، أو شـبه جملة ٠

أما فى التعجب فقد سمع عن العرب مجيء خبر (ما) التعجبية فعلا ، لاستغنائهم بالفعل عن اسم الفاعل فى مثل قولهم : ما أحسن زيداً ، مع أن القيـاس يجيء الخبر مفردا فى مثـل هذا الموضع ٠

يقول ابن جنى [٣٩] : « ومثل ذلك استغناؤهم بالفعل عن اسم الفـاعل فى خبـر (ما) فى التعجب ، نحـو قولهم : ما أحسن زيداً ، ولم يستعملوا هنا اسم الفاعل ، وان كان الموضع فى خبر المبتـدأ انما هو للمفرد دون الجملة » ٠

فمجيء خبر (ما) التعجبية مفرداً جائز فى القيـاس ولم يرد السماع به ٠

---

(٢٩) الخصائص ١/٣٩١ ٠

((مفـرد أبابيـل))

الصواب والمعروف عن الصرفيين أن « أبابيـل » جمع لا مفرد له ، لـكن بعضهم حاول أن يوجد له مفرداً قيـاسا وحملا ، لا استعمالا ونقـلا ·

فلم ينقـل علماء اللغة فى معاجمهم أن أبابيل جمع ورد له مفرد ، فنقولهم تنص على أنه جمع لا مفرد له ·

فأبابيل بمعنى جماعات متفرقة ·

يقول ابن الأنبـارى [٣٠] :

« وكذلك أيضا قالوا : (طيراً أبابيل) ، قال الله تعالى : (وأرسل عليهم طيراً أبابيل) [٣١] ، أى جماعات فى تفرقة ، وهو جمع لا واحـد له فى قول الأكثرين ، وزعم بعضهم أن واحده (ابول) ·

وزعم بعضهم أن واحـده (ابيـل) ، وكلاهما مخالف لقول الأكثرين ، والظاهر أنهم جعلوا واحـده ابولا وابيـلا قياسا وحملا ، لا استعمالا ونقـلا ، والخلاف انما وقع فى استعمالهم لا فى قياس كلامهم » ·

فايراد الصرفيين مفرداً لأبابيـل هو من باب القياس ، كما أشار ابن الأنبارى لأنه لا مفرد له ، فافتراض مفرد له لم يرد به سماع ، يكون من الأمور التى جازت قيـاسا ولم تسـمع ·

---

(٣٠) الإنصاف ١/٢٤١ ·

(٣١) سورة الفيـل الآيـة ٣ ·

نصب المضارع بعد واو المعية جوابا للدعاء والعرض والتحضيض والرجاء

ينصب المضارع بعد واو المعية اذا كان بعد أمر ، أو نهى ، أو نفى ، أو استفهام ، أو تمنى ، مثال النفى : قوله تعالى : « ولما يعلم الله الذين جاهدوا منكم ويعلم الصابرين » (٣٢) .

ومثال النهى :

لا تنه عن خلق وتأتى مثله
عار عليك اذا فعلت عظيم (٣٣)

ومثال الأمر :

فقلت : ادعى وأدعو ان أندى
لصوت ان ينادى داعيان (٣٤)

ومثال الاستفهام :

---

(٣٢) التوبة آية ١٦ .

(٣٣) نسب هذا البيت لعدد من الشعراء نسبه سيبويه للأخطل ، ونسب لأبى الأسود الدؤلى : وهو من : الكامل .

الكتاب ١/٤٢٤ ، الشواهد الكبرى للعينى ٤/٢٩٣ ، والتصريح ٢/٢٣٩ ، والدرر ٢/٩ ، والديوان للأخطل ٢٢٨ .

(٣٤) نسب هذا البيت للأعشى وللحطيئة ، وهو من الوافر .

انظره فى التصريح ٢/٢٣٩ ، والأشمونى ٤/٣٠٧ ، وابن عقيل ٤/٣٥٣ .

ألـم أك جـاركم ويـكون بينى
وبينـكم المـودة والاخـاء [٣٥]

ومثال التمنى : قوله تعالى : « يا ليتنـا نرد ولا نكذب بآيات ربنا ونكون من المؤمنين »[٣٦] ، ولم يسمع فى غيرها .

قال أبو حيان : « ولا أحفظ النصب جاء بعد الواو بعد الدعاء ، والعـرض ، والتحضيض ، والرجـاء فينبغى أن لا يقـدم على ذلك الا بسماع ، قال : ومقتضى كلام ابن مالك جواز ذلك مع التشبيه الواقع موقع النفى ، ومع المنفى بها ، ويحتـاج ذلك الى سماع العرب » [٣٧] .

فمن هذا نعلم أن السماع لم يرد به نصب المضارع بعد الواو الواقع بعد الدعاء والعرض ، والتحضيض والرجاء ، مع أن القيـاس يجيز النصب بعد هـذه الأمور ، ذكر هـذا القياس الأشمونى بقوله بعد ذكر المواضع التى ينصب فيها بعد الواو التى وردت سماعا : « وقس الباقى » [٣٨] .

---

(٣٥) البيت للحطيئـة ، وهو من الوافر :
انظره فى الكتـاب ١/٤٢٥ ، والرد على النحـاة ١٤٨ ، وشـواهد المغنى ٩٥٠ ، والدرر ٢/١٠ .

(٣٦) سورة الأنعـام آيـة ٢٧ .

(٣٧) نقـله السيوطى فى الهمع ٢/١٣ .

(٣٨) شرح الألفيـة ٤/٣٠٧ .

نصب المضارع بعد الواو والفاء الواقع بعد جواب القسم

ذكر النحاة المواضع التى ينصب فيها المضارع الواقع بعد الواو أو الفاء وهى : أن يقع بعد طلب محض أو نفى محض ، وليس من ذلك المضارع الواقع بعد جواب القسم ، لأنه يأخذ حكم جواب القسم ، الا أنه ذهب بعض النحاة الى نصب المضارع الواقع بعد جواب القسم وقاس هذا على كلام سيبويه فى الشرط ، ومع أن صاحب هذا القول سلك مسلك القياس الا أنه لم يسمع من العرب ، فهذا قياس لم يرد ما يدعمه من سماع ، أشار الى ذلك السيوطى بقوله[٣٩] نقلا عن أبى حيان :

وزاد بعض أصحابنا من مواضع النصب بعد الفاء والواو النصب بعدهما بعد جواب القسم ، لأنه غير واجب ، وجوابه كجواب الشرط ، فما جاز فيه جاز فيه ، نحو : أقسم لنقوم فيضرب زيداً ، ولتقومن فتضربه ، قال هذا الذاهب : ولم يذكر سيبويه القسم ، وقياس قوله فى الشرط يقتضيه على ضعفه ، قال أبو حيان : وما ذهب اليه هذا الذاهب لا يجوز ، لأنه لم يسمع من كلام العرب ، على كثرة الأقسام على ألسنتهم ، بل المسموع أنك اذا عطفت على جواب القسم كان حكمه حكم الجواب ، فما جاز فى الجواب جاز فى المعطوف » .

---

(٣٩) الهمع ٢/١٦ .

من هـذا يتضح أن زيادة بعض النحـاة نصب الفعـل المضارع الواقع بعد الفاء أو الواو الواقع بعد جواب القسم من باب القياس على العطف على جواب الشرط ، مع أن ذلك لم يرد عن العرب ٠

* * *

الجزم بـ « حيث » و « اذ » عند الفراء

من أدوات الشرط الجازمة : حيثما ، واذ ما ، نحو : حيثما تستقم يقدر لك الله نجاحا ، « فيستقم » فعل الشرط مجزوم ، و « يقدر » جواب الشرط ، ونحو قول الشاعر :

حاز لك الله ما أتاك من حسن
وحيثما يقض أمراً صالحا تكن [٤٠]

ومثال « اذ ما » : اذ ما تقم أقم ، فتقم فعل الشرط ، وأقم جوابه . وهما مجزومان .

وهذا العمل انما كان لكل منهما في حالة وجود « ما » مع « اذ » و « حيث » ، ولا يجزم بهما بدون « ما » لعدم ورود السماع بذلك .

أما الفراء فقد أجاز الجزم بهما بدون « ما » قياسا على « أين » ، و « أيان » ، و « أنى » حيث جزم بهذه الأدوات مع عدم وجود « ما » ، فكذلك يكون الجزم بـ « حيث » و « اذ » ، فهذا قياس لم يؤيده سماع ، وقد أشار الى ذلك السيوطي بقوله :

« ولا يجزم (بحيث) و (اذ) مجردين من (ما) ، وأجاز الفراء قياسا على (أين) وأخواتها ، ورد بأنه لم يسمع فيهما الا مقرونين بها » [٤١] .

---

(٤٠) لم نهتد إلى قائله وهو من البسيط :
انظره في معاني القرآن ٢/٢٠٣ ، والمقتصد ١١١٣ .

(٤١) الهمع ٢/٥٨ .

هذا وقد ذكر جزم الفراء بهما دون (ما) الأشمونى فى شرحه للألفية [٤٢] :

هذا وقد ذكر الشيخ عبد القاهر [٤٣] : أنه يلزم « حيث » و « اذ » ، « ما » فى حالة الجزم بهما .

والسبب فى ذلك أنهما ظرفان مضاف اليهما الجمل فوجود « ما » معهما تمنعهما من الاضافة ، وتنقلهما الى الجزاء ، واستشهد لجزم اذ ما بقول الشاعر :

اذ ما أتيت على الرسول فقل له

حقا عليك إذا اطمأن المجلس [٤٤]

ولذلك يقول ابن مالك [٤٥] :

« لا يجزم بـ (اذ) و (حيث) الا مقرونين بـ (ما) ، لأنهما اذا تجردتا لزمتهما الاضافة الى مايليهما ، والاضافة من خصائص الأسماء ، فكانت منافية للجزم ، فلما قصد جعل هاتين الكلمتين جازمتين ركبتا مع (ما) لتكفهما عن الاضافة ، وتهيئهما لما لم يكن لهما من معنى وعمل ، فصارت (ما) ملازمة لهما ما دامت المجازاة مقصودة بهما » .

فمن أجاز الجزم بحيث واذ بدون (ما) انما اعتمد على القياس .

---

(٤٢) بحاشية الصبان ٤/١٣ .

(٤٣) المقتصد ٢/١١١٣ .

(٤٤) البيت للعباس بن مرداس ، وهو من الكامل .

انظره فى الكتاب ١/٤٢٢ ، والمقتضب ٢/٤٧ ، والخصائص ١/١٣١ ، وابن يعيش ٤/٩٧ ، والخزانة ٣/٦٣٦ ، والتبصرة والتذكرة ١/٤٠٨ .

(٤٥) الكافية الشافية ١٦٢٠ .

اجازة بعض المتأخرين النصب بالفعل اللازم قياسا

الأصل فى الفعل اللازم أنه لا ينصب اسما ، الا أن بعض المتأخرين قالوا بجواز نصبه الاسم قياسا على تشبيه الصفة المشبهة باسم الفاعل المتعدى ، والنصب بالفعل اللازم لم يسمع من العرب، وما استشهد به المتأخرون لا يصلح قياسا يستند اليه ، فالقول بقياس نصب الفعل اللازم الاسم لم يثبت ما يعضده من ناحية السماع .

يقول السيوطى [٤٦] :

« وفى نصبه - أى الفعل اللازم اسما - تشبيها بالمتعدى خلف ، فأجازه بعض المتأخرين قياسا على تشبيه الصفة المشبهة باسم الفاعل المتعدى نحو : زيد ثقفا الشحم ، أصله ثقفا شحمه ، فأضمرت فى (ثقفا) ونصبت (الشحم) تشبيها بالمفعول به ، واستدل بما روى فى الحديث : (كانت امرأة تهراق الدماء)[٤٧] ، ومنعه الشلوبين ، وقال : لايكون ذلك الا فى الصفات ، وقد تأولوا الأثر على أنه اسقاط حرف الجر ، أو على اضمار فعل ، أى بالدماء ، أو يهريق الله الدماء منها ، قال أبو حيان : وهذا هو الصحيح ، اذ لم يثبت ذلك من لسان العرب » .

فاجازة النصب بالفعل اللازم عند بعض المتأخرين ليس من باب السماع ، وانما هو من باب القياس على الصفة المشبهة .

---

(٤٦) الهمع ٢/٨٢ .

(٤٧) الحديث فى الموطأ ١/٦٢ ، وسنن أبى داود ١/١٨٧ ، ومسند الإمام أحمد ٦/٢٩٣ ، ٣٢٠ .

عدم سماع اسم المفعول القياسى من الفعل (أسام)

يصاغ اسم المفعول من الفعل الثلاثى المبنى للمجهول على زنة مفعول مثل ضرب : مضروب ، قتل : مقتول ، فهم : مفهوم ، كما يصاغ من غير الثلاثى على زنة الفعل المضارع بعد ابدال حرف المضارعة ميما مضمومة وفتح ما قبل الآخر ، مثل : استخرج : مستخرج ، الا أنه قد جاء مايخالف هذا مع عدم سماع ما يوافق القياس فى الفعل (أسام) ، ذلك أنه ورد اسم المفعول منه على زنة اسم الفاعل فقالوا : سائمة ، ولم يقولوا : مسامة ٠

يقول السيوطى [٤٨] : « لم يأت اسم المفعول من (أفعل) على فاعل الا فى حرف واحد ، وهو قول العرب : أسمت الماشية فى المرعى فهى سائمة ، ولم يقولوا : مسامة ، قال تعالى : « فيه يسيمون » [٤٩] ، من أسام يسيم » ٠

فاسم المفعول « مسامة » هو القياس مع أنه لم يسمع من العرب ، حيث قال السيوطى : ولم يقولوا : « مسامة » ، ولو سمعت لنبه عليها ٠

---

(٤٨) المزهر ٢/٨٨ ٠

(٤٩) سورة النحل آية ١٠ ٠

((عـدم سماع مودق ولا مستودق))

يصاغ اسم الفاعل من الفعل الثـلاثى على وزن فاعل مثل : فهم فهو فاهم ، ونجح فهو ناجح ٠

ويصاغ من غير الثـلاثى على زنة المضـارع مع ابدال حرف المضارعة ميما مضمومة وكسر ما قبل الآخر ٠

هذا هو القيـاس فى مجىء اسم الفاعل من الثـلاثى وغيره ، الا أن بعض الكلمات قـد سمع فيها ما يخالف هذا القيـاس ، مع عدم سماع ما يوافقـه ، من ذلك سماع اسم الفاعل من غير الثـلاثى مثـل : أدق ، وادق فقـد جاء اسم الفاعل على زنة فاعل مع أن القياس مودق ٠

وكذلك سماع اسم الفاعل من الفعل استودق وادق ، على وزن فاعل مع أن القياس : مستودق ٠

أشار الى ذلك السـيوطى بقـوله [٥٠] : « لم يأت اسـم الفـاعل من أفعل واستفعل على فاعل الا فى حرف واحد ، وهو اسـتودقت الأتان وأودقت ، فهى وادق ، اذا اشـتهت الفحل ، ولم يقولوا : مودق ولا مستودق » ٠

فمن ذلك يتبين أن ما جـاز من ناحيـة القيـاس وهو مودق ، ومستودق اسم فاعل لم يسمع من العرب ٠

---

(٥٠) المزهـر ٢/٨٨ ٠

((عـدم سماع أفعـال لبعض المصادر))

المصـدر : هو الاسم الدال على الحـدث الجارى على فعله ، وكل مصدر سمع فعـله الذى أخذ منه الا أن هنـاك بعض المصـادر التى سمعت ولم يستعملوا أفعالها ، وذلك مثـل (فوظ) [٥١] ، لم يسمع فاظ يفوظ .

و (الأين) [٥٢] ، للاعياء لم يسمع فعله .

أشار الى ذلك ابن جنى بقوله [٥٣] :

« ومما لا يجوز فى القياس ـ وان لم يرد به استعمال ـ الأفعـال التى وردت مصادرها ورفضت هى ، نحو قولهم : فاظ الميت يفيظ فيظـا وفوظا ، ولم يستعملوا من (فوظ) فعـلا .

وكذلك (الأين) للاعياء لم يستعملوا منه فعلا » .

فمن هـذا يتضح أن هنـاك بعض المصادر التى وردت ولم يسمع أفعـالها . فمن باب التوسع فى اللغـة يجوز أن نستخدم أفعالا لهذه المصادر من باب الاشتقاق على طريقة القياس لذلك يقول الأستاذ ابراهيم أنيس :

« واذا أشارت المعـاجم الى كلمة (التبلصق) بمعنى التقرب من الناس ، ولم تشر الى الفعل أمكن أن نستخرج : (تبلصق يتبلصق) دون حرج فى هذا » [٥٤] .

---

(٥١) فى القـاموس ٢/٤١٢ : فاظ فوظا وفواظا مات .

(٥٢) فى القـاموس ٤/٢٠١ : الأين : الإعياء ، والحية ، والرجل، والحمل ، والحين ، ومصدر آن يئين ، أى حان ، وآن : أينـك .

(٥٣) الخصائص ١/٣٩٢ .

(٥٤) من أسرار اللغـة ٤٨ .

((ماضى يذر ويدع))

الفعل « يذر » ، و « يدع » مضارعان ، لم يسمع الماضى منهما ، مع أن القيـاس يقتضى أن يجىء منها فعـل ماضى ، فعدم سماع ذلك لا يدل على أن القياس يرفضه ، ولكن يبدو أنه وجد فى اللغـة العربية ما يمكن أن يقوم مقام ماضيهما فى تأدية المراد ، وهو الفعل « ترك » ٠

يقـول ابن جنى (٥٥) : « ومما رفضوه استعمالا ، وان كان مسوغا قياسا وذر ، وودع ، استغنى عنهما بترك » ٠

فالاستغناء بترك عنهما - وذر ، ودع - لا يسوغ عدم جواز القيـاس ، بل أشار ابن جنى الى أن القيـاس يسوغ مجىء الماضى من يذر ويدع ٠

---

(٥٥) الخصائص ١/٣٩١ ٠

فتح الحرف الحلقى من نحو (يعدو) ، و (محموم) عند الكوفيين

الأصل فى القياس أن يكون على ما سمع من العرب الفصحاء ، ولا يكون القياس على من ضعفت لغته الا اذا سمعت من بدوى فصيح ، وقد ورد فتح الحرف الحلقى فى كلمات سمعت عن العرب فى موضع لا تفتح فيه لكن السماع سوغ للكوفيين القياس مع أن المطرد سماعه سكون العين فى تلك الكلمات مثل : يغدو ، ومحموم مع أن المعروف أنه لم يرد فتح الحرف الحلقى فى نحو يغدو ، أو يعدو ، أو محموم ، لذلك أشار ابن جنى الى أنه لا يجوز القياس عليه،

أما الكوفيون فقد رأوا جواز القياس على ذلك نقل هذا القياس ابن جنى مع اشارته الى أنه لم يرد عن العرب حيث يقول (٥٦) :

« وسمعت الشجرى أبا عبد الله غير دفعة : يفتح الحرف الحلقى فى نحو : (يعدو) ، و (هو محموم) ولم أسمعها من غيره من عقيل ، فقد كان يرد علينا من يؤنس به ولا يبعد عن الأخذ بلغته ، وما أظن الشجرى الا استهواه كثرة ما جاء عنهم من تحريك الحرف الحلقى بالفتح اذا انفتح ما قبله فى الاسم على مذهب البغداديين ، نحو قول كثير :

---

(٥٦) الخصائص ٢/٩ ، ١٠ .

لـه نعـل لا تطبى الكلب ريحها
وان جعلت وسـط المجالس شمت [٥٧]

فقد ورد فتح العين فى قوله : (نعـل) لفتح ما قبله ، ثم يفصح ابن جنى بصريح اللفظ عن قياس فتح الحلقى عن الكوفيين بقوله :

« وهذا قـد قاسه الـكوفيون ، وان كنـا نحن لا نراه قياسا ، لكن مثـل : (يعـدو هو محموم) لم يرو عنهم فيما علمت ، فاياك أن تخـلد الى كل ما تسـمعه ، بل تأمل حال مورده ، وكيف موقعه من الفصاحة فاحكم عليه وله » .

وبهـذا يتضـح أن القيـاس على ذلك مما لم يرد عن العرب ، أى لم يرد سماع يصلح للقياس عليه .

---

(٥٧) البيت من الطـويل ،

انظره فى المنصف ٣٠٦/٢ ، ولسان العرب (نقـل) والديوان ٣٦ : وفى اللسان : وإنما حرك حرف الحلق لانفتـاح ما قبـله كما قال بعضهم : يغـدو وهو محموم ، فى يغـدو وهو محموم ، وهـذا لا يعـد لغـة ، إنما هو متبـع ما قبـله .

((نون التـوكيد))

من المعلوم أن الألف ساكنة ، وأن نون التوكيد الخفيفة ساكنة ، فاذا وقعت النون الخفيفـة بعد الألف أدى ذلك الى اجتماع ساكنين ، وهو لا يجوز ٠

لذلك لم تقل العرب : اضربان زيداً ، واضربنان زيداً ، مع أن بعض النحاة أجازوا ذلك قياسا ٠

يقـول سيبويه (٥٨) : « وأما يونس وناس من النحويين فيقولون : اضربان زيداً ، واضربنان زيداً ، فهذا لم تقـله العرب ، وليس له نظير فى كلامها ، لا يقع بعد الألف ساكن الا أن يدغم » ٠

فأجازه يونس مبنية على القياس عنده ، أما من ناحية السماع فذكر سـيبويه أن هذا الأسلوب لم تقـله العرب ، لأنه يؤدى الى اجتماع سـاكنين ، ولو أننـا حذفنا الألف لالتبس المثنى بالمفـرد ، لأنه لا يوجد فرق بين فعـل الاثنين وفعل الواحد فى حالة حذف الألف ٠

ولو كسرت النون لم يعلم هل هى نون التـوكيد أم نون الاعراب ؟ ٠

وقد أشار الى ذلك الشيخ عبد القـاهر مع اجازته هذا الاستعمال ، وعـدم قبحه بالرغم من حكاية سـيبويه عـدم وروده عن العرب حيث يقول الشيخ / عبد القاهر (٥٩) :

---

(٥٨) الكتـاب ٣/٥٢٧ ٠

(٥٩) المقتصـد ٢/١١٣٣ ، ١١٣٤ ٠

« اعلم أن فعل الاثنين اذا أسقطت منه النون الاعرابية بقى الألف ولم يجز حذفها لأنها ضمير ، فلو أدخلت عليها الخفيفة لم تخل من ثلاثة أمور :

أحدها : أن تكسرها لالتقاء الساكنين ، فلا يجوز هذا لأنه لا يعلم حينئذ أنون اعراب هى أم نون تأكيد .

والثانى : أن تحذف الألف لالتقاء الساكنين ، وذلك لا يجوز لالتباس فعل الاثنين بفعل الواحد .

والثالث : أن تقر النون الساكنة مع الألف فتقول : تفعلان يا هذان ، وهذا لا يجوز عند أكثرهم ، لأجل أنهم لا يجمعون بين ساكنين مظهرين فى الأدراج ، وانما يكون ذلك اذا كان الثانى منهما مدغما نحو دابة ، وأصيم ، ومديق ، وقد أجازه يونس ، وحكى شيخنا رحمه الله أن الشيخ أبا على كان يحتج له بقراءة من قرأ : (محياى ومماتى) [٦٠] بسكون ياء الاضافة .

والقول عندى أن هذا لا يقبح كل القبح لأجل أن فى الألف فرط مد ، والمد يقوم مقام الحركة ، واذا حسن اللفظ جاز اجتماع الساكنين ، وانما امتنع منه النحويون لقلته فى كلامهم ، وأنه على كل حال لا يخف كل الخفة » .

وهكذا نجد تعليل الشيخ عبد القاهر لجواز ذلك من باب القياس ، أن الألف فيها ما يقوم مقام الحركة ، وهو المد ، لأنه يوجد فى الألف فرط مد ، وهو ما يسمونه بالفتحة الطويلة ، وذلك يؤدى الى حسن اللفظ ، وحسن اللفظ اذا

---

(٦٠) سورة الأنعام ١٦٢ .

وجد فى كلامهم عند اجتماع الساكنين جاز ٠

أما ابن عصفور فانه يمنع الحاق الخفيفة فى مثل ذلك، ففى شرح الجمل (٦١) :

« فان كان مثنى نحو قولك : هل تضربان ، حذفت النون لأنهـا علامة اعراب ، وألحقت النـون الشديدة خاصـة ، ولا سبيل الى الحاق النون الخفيفة لئـلا يجتمع ساكنان »٠

لأنه يمنع ما يؤدى الى اجتماع ساكنين ، أما القيـاس فانه يجوز ذلك مع عدم القبح كما أشار الشيخ عبد القاهر ، وكما هو موجود فى الكتاب عن يونس وبعض النحويين ٠

---

(٦١) ٢/٤٩٣ ٠

((اعلال استحوذ قيـاس غير مسموع))

من المعروف أنه اذا تحركت الواو وانفتح ما قبلها قلبت ألفـا اذا توفرت شروط القلب نحو استقام أصلها استقوام ، الا أنه ورد (استحوذ) بدون قلب الواو ألفا مع توفر شروط القلب ، ولم يسمع من العرب استحاذ مثل : سماع استقام ، وهو القيـاس ٠

يقول ابن جنى (٦٢) : « ومن ذلك امتناعهم من استعمال (استحوذ) معتلا ، وان كان القياس داعيا الى ذلك ومؤذنا به ٠ لكن عارض فيه اجماعهم على اخراجه مصححا ليكون دليلا على أصول ما غير من نحوه ، كاستقام واستعان » ٠

فدل هـذا على أن عـدم اعلال استحوذ للتنبيـه على الأصـل ، وأنه لم يسمع استحاذ ، وأنه قـد جاء فى القرآن الـكريم :

« استحوذ عليهم الشيطان فأنساهم ذكر الله » (٦٣) ٠

فهذا مما جاز قيـاسا ، ولم يسمع فيه اعلال ٠

لذلك يقول الرضى (٦٤) :

« وشـذ أعول ، وأغيلت المـرأة ، واستحوذ ، وأجود ، وأطول ، واستروح : أى شم الريح ، أى شم الريح ، وأطيب ،

---

(٦٢) الخصائص ١/٣٩٤ ٠

(٦٣) سـورة المجادلة آيـة ١٩ ٠

(٦٤) شرح الشافيـة ٣/٩٧ ٠

وأخيلت السماء ، وأغيمت ، وأبو زيد جوز تصحيح باب الأفعال والاستفعال مطلقا قياسا ، اذا لم يكن لهما فعل ثلاثى ·

قال سيبويه : سمعنا جميع الشواذ المذكورة معلة أيضا على القياس ، ألا استحوذ واستروح الريح ، وأغيلت ، قال : ولا منع من اعلالها ، وان لم يسمع ، لأن الاعلال هو الكثير المطرد ، وانما لم تعل هذه الأفعال دلالة على أن الاعلال فى مثلها غير أصل ، بل هو للحمل على ما أعل » ·

فالقياس يجيز الاعلال وان لم يسمع ·

* * *

((خاتمـــة))

بعد البحث والتقصى فى كتب النحو للعثـور على بعض المسائل التى لم تسمع من العرب الجائزة من ناحية القياس أمكن كتابة هذا البحث وقد استنتجت ما يأتى :

أولا : لا يلزم من القول بجواز القيـاس القول بسماع ذلك عن العرب ، لاتساع القياس ، ولأن اللغة لا يحيط بهـا الا نبى ٠

ثانيـا : أن اللغة لم تصل الينـا بكليتها كما نص على ذلك ، وأن ما وصل الينـا يؤدى المطلوب ، وأن ما ضـاع لا يؤثر على دور اللغة للدور الذى يقوم به القياس ٠

ثالثا : أن ما قيس على كلام العرب يعامل معاملة كلام العرب ، لأنه عربى كما نص على ذلك فى البحث ٠

رابعا : يجوز لنا أن نستخدم القياس فى حالة الضرورة للحصول على ما نحتاج اليه حتى لا نوصف اللغة بالقصور فى نواحى الحياة ٠

خامسا : ورد جواز القيـاس فيما لم يسمع من العرب فى النحـو والصرف ، فى المعرب والمبنى ، فى الأسـماء ، والأفعال ، والحروف ، أى أنه لم يقتصر على شىء واحد من هذه الأشـياء ، وأن جوازه كان مرتبطـا بامكان وقوعه فى المسـألة ، فاذا أمكن وقوعه مسألة حكم بجواز اسـتخدام القياس فيها مع التنبيه على عدم السماع ٠

سادسـا : أن القـول بجـواز القيـاس فى بعض الاستعمالات التى لم ترد يؤدى الى أثر القيـاس الواضح

فى هذا الاستعمال مثل القول بجواز عمل « لكن » مخففة ، واعمال : كأنما ، ولعلما ، وكأنما ، قياسا ٠

وانى لأسأل الله تعالى أن ينفع بهذا البحث كل من اطلع عليه انه نعم المولى ونعم المجيب ٠

* * *

((المراجـــع))

١ ـ أخبار النحويين البصريين للسيرافى، فريتس كرنكو، ط ـ بيروت سنة ١٩٣٦ م ٠

٢ ـ الارشاد الى علم الاعراب، تصنيف الامام شمس الدين محمد بن أحمـد القرشى الكيشى ، المتـوفى ٦٩٥ هـ ، ت د/ عبـد الله على البركاتى ، و د/ محسن سـالم العمـيرى ـ مركز احيـاء التـراث الاسـلامى بمكة المـكرمة ٠

٣ ـ الأصـول : دراسة لأصول الفكر اللغـوى العربى ، تأليف الدكتور تمام حسان ، ط : دار الثقافة ـ الدار البيضاء ـ المغرب ٠

٤ ـ الانصاف فى مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين، لابن الأنبارى ، ت/ محى الدين عبد الحميد ، مطبعة السعادة سنة ١٣٨٠ هـ ٠

٥ ـ التبصرة والتـذكرة للصيمرى ، ت د/ فتحى أحمـد مصطفى ، طبعة مركز البحث العلمى بجامعة أم القرى بمكة المـكرمة سنة ١٤٠٢ هـ ٠

٦ ـ التصريح بمضمون التوضيح للشيخ خالد الأزهرى ـ المطبعة الأزهرية بمصر الطبعة الثالثة سنة ١٣٤٤هـ ـ ١٩٢٥ م ٠

٧ ـ الجامع الصحيح لأبى عيسى محمد بن عيسى الترمذى، ت/ أحمد شاكر ـ المكتبة الفيصلية ـ مكة المكرمة ٠

٨ ـ الجنى الدانى فى حروف المعـانى ، تأليف الحسن بن

قاسم المرادى ، ت د/ فخر الدين قباوة ، والأستاذ محمد نديم فاضل ، منشورات دار الآفاق الجديدة ٠

٩ ـ حاشية الخضرى على بن عقيل ، تأليف الشيخ/محمد الدمياطى الشهير بالخضرى ، المتوفى سنة ١٢٨٧ هـ، مكتبة ومطبعة مصطفى البابى الحلبى وأولاده بمصر ٠

١٠ـ حاشية الشيخ يسين على التصريح ـ دار أحياء الكتب العربية ـ عيسى البابى الحلبى وشركاه ٠

١١ـ حاشية الصبان على شرح الأشمونى على ألفية ابن مالك ، دار احياء الكتب العربية ـ عيسى البابى الحلبى وشركاه ٠

١٢ـ خزانة الأدب لعبد القادر البغدادى طبعة بولاق ٠

١٣ـ الخصائص صنعة أبى الفتح عثمان بن جنى ، ت الأستاذ/ محمد على النجار نشر دار الكتاب العربى ٠

١٤ـ الدرر اللوامع لأحمد بن أمين الشنقيطى ـ كردستان ـ الجمالية ـ ط سنة ١٣٢٨ هـ ٠

١٥ـ الرسالة للامام الشافعى ، ت الأستاذ أحمد شاكر ـ بيروت ٠

١٦ـ رصف المبانى فى شرح حروف المعانى للامام أحمد بن عبد النور المالقى ، المتوفى سنة ٧٠٢ هـ ، تحقيق د/ أحمد الخراط ـ دار العلم ـ دمشق ٠

١٧ـ رواية اللغة للدكتور عبد الحميد الشلقانى ـ ط دار المعارف بمصر ٠

١٨ـ سنن أبى داود للحافظ أبى داود السجستانى ، تعليق

عزت الدعاس ، وعادل السيد ، دار الحديث للطباعة والنشر - بيروت - لبنان ٠

١٩- سنن النسائى بشرح السيوطى ، ت مكتب تحقيق التراث الاسلامى ، نشر مكتبة المؤيد ، الرياض ، ط سنة ١٩٩٢ م ٠

٢٠- شرح ابن عقيل ، لقاضى القضاة بهاء الدين عبد الله ابن عقيل المصرى ، المتوفى سنة ٧٦٩ هـ ، ت الأستاذ محمد محى الدين عبد الحميد ، نشر دار العلوم الحديثة - بيروت - لبنان ٠

٢١- شرح شافية ابن الحاجب لرضى الدين الاستراباذى ت الأستاذ الزفزاف وأخرين - بيروت - لبنان ٠

٢٢- شرح المفصل لموفق الدين يعيش بن على بن يعيش المتوفى سنة ٦٤٣ هـ ، عالم الكتب - بيروت ، مكتبة المثنى - القاهرة ٠

٢٣- الصاحبى فى فقه اللغة لأحمد بن فارس ، ت/مصطفى الشويمى ، بيروت سنة ١٩٦٤ م ٠

٢٤- القاموس المحيط تأليف/ مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروزآبادى - دار الجيل - بيروت ٠

٢٥- الكافية الشافية لابن مالك ت د/ عبد المنعم هريدى ، طبع مركز احياء التراث بمكة المكرمة ٠

٢٦- الكتاب لأبى بشر عمرو بن عثمان بن قنبر ، ت الأستاذ/ عبد السلام هارون ، ط الثانية سنة ١٩٧٧م الهيئة المصرية العامة للكتاب ٠

٢٧- لسان العرب لابن منظور - ط بيروت - لبنان ٠
٢٨- المزهر فى علوم اللغة وأنواعها للعلامة عبد الرحمن جلال الدين السيوطى ، ت/ محمد أحمد جاد المولى ، وعلى البجاوى ، محمد أبو الفضل ابراهيم ، دار احياء الكتب العربية - عيسى البابى الحلبى وشركاه ٠
٢٩- المساعد على تسهيل الفوائد ، شرح ابن عقيل على كتاب التسهيل لابن مالك ، ت/ محمد كامل بركات ، طبع دار الفكر - دمشق ٠
٣٠- معجم المؤلفين ، تأليف عمر رضا كحالة - مكتبة المثنى ، ودار احياء التراث العربى - بيروت - لبنان ٠
٣١- مغنى اللبيب عن كتب الأعاريب لجمال الدين بن هشام المتوفى سنة ٧٦٠ هـ ، ت د/ مازن مبارك ، ومحمد على حمد الله - دار الفكر ٠
٣٢- كتاب المقتصد فى شرح الايضاح لعبد القاهر الجرجانى ، تحقيق د/كاظم بحر المرجان - منشورات وزارة الثقافة والاعلام العراقية - دار الرشيد للنشر سنة ١٩٨٢ م ٠
٣٣- المقتضب للمبرد ، ت/ الشيخ محمد عبد الخالق عضيمة - ط المجلس الأعلى للشئون الاسلامية ٠
٣٤- من أسرار اللغة تأليف الدكتور/ ابراهيم أنيس ، نشر مكتبة الأنجلو المصرية سنة ١٩٦٦ م ٠
٣٥- المنصف شرح تصريف المازنى ، ت/ابراهيم مصطفى، وعبد الله أمين ، ط الحلبى سنة ١٣٧٣ هـ - ١٩٥٤ م٠

٣٦- الموطأ للامام مالك بن أنس ت/ محمد فؤاد عبد الباقى ، ط · عيسى البابى الحلبى ·

٣٧- همع الهوامع مع شرح الجوامع فى علم العربية ، تأليف الامام جلال الدين السيوطى - دار المعرفة للطباعة والنشر - بيروت - لبنان ·

٣٨- الوافى بالوفيات لخليل بن ايبك الصفدى ·

((تم بحمد الله تعالى))